

وثائق فلسطينية

كلمة للرئيس ياسر عرفات في افتتاح الدورة الحادية والعشرين للمجلس الوطني الفلسطيني غزة، 1996/4/22. [مقتطفات]

[.....]

ينعقد مجلسكم الوطني الكريم في دورته الحادية والعشرين وأمامكم جدول أعمال حافل للنهوض بالمسؤوليات الجسام التي على شعبنا وعلى منظمته، منظمة التحرير الفلسطينية، أن ينهض بها لمتابعة المسيرة وبناء وترسيخ السلطة الوطنية الفلسطينية القاعدة الصلبة لدولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف شاء من شاء؛ نعم عاصمتها القدس الشريف شاء من شاء وأبى من أبى واللي مش عاجبه يشرب من بحر غزة. بعد أيام قليلة تبدأ المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية، لبحث قضايا الوضع النهائي: القدس والمستوطنات واللاجئون، والحدود والسيادة والعلاقات مع الجوار ولا بد لمجلسكم الكريم أن يضع الأسس والقرارات التي تعزز موقفنا التفاوضي وتزيل الذرائع التي قد تتسلح بها الحكومة الإسرائيلية أو القوى المناهضة للسلام لتعطيل هذه المفاوضات أو المماطلة فيها.

[.....]

أتكلم بصراحة نحن نحترم تعهداتنا، "وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولاً"، فهذه سمة من سمات جميع الثوار والأحرار في العالم وباسم الشعب الفلسطيني وباسم منظمة التحرير الفلسطينية وقعنا على وثيقة الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة إسرائيل، وتعرفون أن الاعتراف المتبادل قد أنهى الحرب الدائرة بيننا وبين الإسرائيليين منذ نصف قرن من الزمان. ومع انتهاء حالة الحرب وأعمال العنف كان لا بد من إلغاء تلك المواد في ميثاقنا الوطني التي تتعارض مع مسيرة السلام وما وقعنا عليه أو تعديلها. إن السير في طريق السلام وحل جميع القضايا بيننا وبين جيراننا بالطرق السلمية يفرض علينا أن نكون منسجمين مع أنفسنا ومع مصالحنا، ولهذا أعلن أمامكم جميعاً، وأكرر، بناء على ما سبق ووقعنا عليه، أدعو، باسم المصلحة الوطنية العليا لشعبنا، مجلسكم إلى تعديل وإلغاء جميع المواد في الميثاق الوطني الفلسطيني التي تتعارض مع سلام الشجعان الذي وقعناه وأدعو مجلسكم إلى تعديل جميع مواد الميثاق الوطني الفلسطيني كما وقعنا عليه وأدعو إلى تكليف اللجنة القانونية بصياغة وتعديل الميثاق ليأخذ في عين الاعتبار الحقائق الجديدة التي تجسدت على الأرض بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية وبداية عهد جديد من العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية، يقوم على التعايش والسلام بين الشعبين والاعتراف المتبادل والاعتراف بنا وبشعبنا وبحقوقنا.

[.....]

إن وحدتنا الوطنية درعنا وسلاحنا ومصدر قوتنا وسر انتصارنا وطريقنا لتحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال ولا بد من التغلب على جميع الصعاب التي تعترض طريق وحدتنا الراسخة ونحن نمد أيدينا إلى جميع أبناء شعبنا وإلى كلمة سواء بيننا أساسها خدمة هذا الوطن ورفعته شأنه وإعلاء كلمته وتحقيق حقوق شعبه وأهدافه وتطلعاته ومستقبله خاصة بعد أن تواجد شعبنا بقوة على الخريطة السياسية الجغرافية للمنطقة كرقم أساسي، ولقد حققنا وحدتنا الوطنية في ظروف أقسى من هذه الظروف وأصعب. وما أحوجنا أن نعيد اليوم بناء وحدتنا الوطنية على أرض الوطن، على أساس التكافؤ ووحدة الهدف والوسيلة فالوطن يحتاج إلى عقولنا جميعاً

* "الحياة الجديدة" (غزة)، 1996/4/23. وقد عُقدت الدورة في الفترة 22 - 1996/4/25.

وساعدنا جميعاً والمهام الجسام أمامنا تدعونا إلى الوحدة والتكاتف والتعاقد والأخوة، التي لن تزيدها الصعاب وجسام المهام إلا رسوخاً وتماسكاً والتفافاً حول أهداف شعبنا وهو يعلي بنيانه ويشيد صرح سلطته وبناء دولته. [.....]

إن الاعتماد الذاتي هو الأساس المتين لكل استقلال ولكل سيادة والتنمية الاقتصادية التي تقوم على كاهل أبناء شعبنا هي وحدها التي توصل شعبنا إلى الاستقلال الحقيقي الناجز، نعم إن المساعدات الدولية مع شكرنا لمانحيها، ورغم ضآلتها لن تؤدي إلى بناء قاعدة اقتصادية وطنية وهذه حقيقة يجب أن يعرفها أبناء شعبنا الفلسطيني، فالدول تبني بسواعد أبنائها وبعرق جبينهم، وبإبداع عقولهم الخلاقة، إن المطلوب بناء قاعدة اقتصادية فلسطينية مستقلة ليست مرتبطة بالمساعدات أو بالاقتصاد المرتهن للآخرين، ونريد لعمالنا أن يعملوا في أرضنا وفي مصانعنا ومؤسساتنا لا في مصانع الغير ولا في مؤسسات الغير بفعل سياسة الإلحاق التي فرضها الاحتلال على اقتصادنا الوطني. إن رجال الأعمال الفلسطينيين مدعوون لبناء وطنهم وبناء مصانعهم على أرضهم وأن تعمل شركاتهم في بناء هذا الوطن، بعد أن أبدعت العقول الفلسطينية في بناء العديد من المؤسسات المزدهرة في وطننا العربي وفي العالم. إن القوانين الاقتصادية التي سنتها السلطة الوطنية وفرت للمستثمرين الفلسطينيين والعرب والأجانب أفضل الأجواء لعملهم بكل حرية وبعيداً عن أي تدخل في مشاريعهم وأعمالهم. إن الفعاليات الاقتصادية الفلسطينية مدعوة إلى عقد لقاء على المستوى الوطني واعتماد خطط اقتصادية للتنمية يساهم فيها رجال الأعمال الفلسطينيون بالقسط الأكبر [.....].

[.....]

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx